الأمم المتحدة

A/66/821

الجمعية العامة

Distr.: General
6 June 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

النظام المالي الدولي والتنمية

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

١ - يشرفني، باسم مجموعة الحوكمة العالمية غير الرسمية (المجموعة) التي تضم الدول الأعضاء التالية في الأمم المتحدة: الإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، والبحرين، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبنما، وبوتسوانا، وبيرو، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر البهاما، ورواندا، وسان مارينو، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، وقطر، وكوستاريكا، والكويت، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وماليزيا، وموناكو، ونيوزيلندا، أن أحيل إليكم الوثيقتين التاليتين:

(أ) ”وضع إطار متماسك للحوكمة العالمية: التعاون البنَّاء بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين“؛

(ب) ”إسهام مقدم من مجموعة الحوكمة العالمية إلى مجموعة العشرين بشأن تعزيز التنمية المستدامة والنمو الأخضر ومكافحة تغير المناخ“.

٢ - وأرجو ممتناً، باسم مجموعة الحوكمة العالمية، تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) ألبرت **تشوا**

السفير والممثل الدائم

200612 130612 12-36182 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

وضع إطار متماسك للحوكمة العالمية: التعاون البنَّاء بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين

تُدرك مجموعة الحوكمة العالمية أن مواجهة التحديات العالمية تتطلب تحسين نظام الحوكمة العالمية وتعزيزه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يجد حلولاً فعالة للمشاكل العالمية من خلال إطار شامل وجامع وشفاف للحوكمة العالمية. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة أن الأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة التي تتمتع بشرعية لا جدال فيها، وتؤكد مجدداً دور الأمم المتحدة المركزي في الحوكمة العالمية وإدارة التحديات الناشئة على الصعيد العالمي. وينبغي للمحافل الدولية الجديدة الاضطلاع بدور مكمِّل في إيجاد حلول للمشاكل العالمية.

ومن المهم بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة أن تقيم شراكات متينة مع الجهات المعنية القادرة على الإسهام في مواجهة تحديات دولية معينة. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة إلى تعزيز العلاقات بين المؤسسات القائمة، بهدف وضع إطار متماسك للحوكمة العالمية. وعلى الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى العمل سوياً من أجل التصدي للتحديات الدولية، بسبل منها وضع وتنفيذ سياسات ذات نطاق عالمي بحق.

تقرير كاميرون عن الحوكمة العالمية

ترحب مجموعة الحوكمة العالمية بتقرير رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ديفيد كاميرون، المعنون ”الحوكمة لصالح النمو: تحقيق توافق الآراء من أجل المستقبل“، وبتوصياته التي أيَّدها قادة مجموعة العشرين خلال مؤتمر قمة مدينة كان لعام ٢٠١١. وترى المجموعة أنه ينبغي لمجموعة العشرين أن تنفِّذ تنفيذاً كاملاً التوصيات الواردة في التقرير والهادفة إلى ”تعزيز ومنهجة“ التعاون القائم مع الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تود المجموعة إبداء التعليقات التالية على تقرير كاميرون:

ترحب مجموعة الحوكمة العالمية بما جاء في تقرير كاميرون من تأييد لاقتراحها الداعي إلى تحويل جلسات الإحاطة والمشاورات التي دأبت مجموعة العشرين على عقدها مع أعضاء الأمم المتحدة إلى ممارسة منتظمة. وينبغي لمجموعة العشرين أن تواصل القيام بذلك، في ظل احترام الولايات المنوطة بالأمم المتحدة ووكالاتها. وينبغي لمجموعة العشرين أيضاً الإحجام عن عمليات تحديد المعايير العالمية التي تشكل المنظمات الرسمية ذات العضوية العالمية، على غرار الأمم المتحدة، مكانها الأمثل. وبالإضافة إلى ذلك، تشير المجموعة إلى

وجود الكثير من المؤسسات الدولية والتجمعات غير الرسمية، بما في ذلك مجموعة العشرين، التي تتعامل مع المسائل عبر الحدودية مثل أزمة الديون السيادية والتنظيم المالي والأمن الغذائي. وتؤكد المجموعة على أهمية إشراك جميع الجهات المعنية وتعزيز العلاقات التعاونية فيما بينها من أجل حشد تأييد واسع النطاق لوضع حلول عالمية متساوقة لهذه المسائل. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بالتوصية الواردة في تقرير كاميرون بأن تعمل مجموعة العشرين مع المؤسسات الدولية المعنية من أجل تعميق تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي. ويتعين إشراك الجهات الفاعلة، كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في أي إطار للحوكمة الاقتصادية على الصعيد العالمي. وتدعو المجموعة مجموعة العشرين إلى تنفيذ التعهدات التي سبق أن أعلنت عنها، ومن بينها التعهدات الصادرة في مجال التنمية والتجارة والاستثمار.

وما فتئت مجموعة الحوكمة العالمية تدعو إلى تطبيق مبدأ ''الأبعاد المتغيرة'' باعتباره وسيلة لتعزيز الشمول والشفافية في عمل مجموعة العشرين. ويؤيد تقرير كاميرون هذا النهج ويوصي بأن تكون مجموعة العشرين أكثر تساوقاً وفعالية في إشراك الدول غير الأعضاء في مجالات معينة من عملها. وتسلم المجموعة بأن مجموعة العشرين مستعدة بوجه عام لتطبيق مبدأ ''الأبعاد المتغيرة''. وترحب، في هذا الصدد، بالتزام الرئاسة المكسيكية لمجموعة العشرين بتعزيز التعاون البناء بين مجموعة العشرين والجهات الفاعلة المعنية. فقد دعت المكسيك إلى عقد الاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية مجموعة العشرين واجتماع ''مجمع فكر مجموعة العشرين'' واجتماع ''قادة الأعمال في مجموعة العشرين''، وهي اجتماعات حضرتها بلدان غير أعضاء في مجموعة العشرين وجهات من الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص من خارج تلك المجموعة. وتشجع مجموعة الحوكمة العالمية على تعزيز جهود تقديم المساعدة هذه، وتدعو إلى تطبيق أوسع نطاقاً وأكثر مرونة لمبدأ ''الأبعاد المتغيرة''، ولا سيما حين تشارك مجموعة العشرين في مداولات مواضيعية معينة، من قبيل المداولات التي جرت في إطار مختلف الأفرقة العاملة المعنية بالتنمية وبالبنيان المالي الدولي.

وتتفق مجموعة الحوكمة العالمية مع الاستنتاج الوارد في تقرير كاميرون بأن لدى الجهات الفاعلة الاقتصادية على الصعيد العالمي مصلحة مشتركة في مكافحة الفساد. فالممارسات الفاسدة تقوِّض الإنجازات المحققة في مجال الحوكمة العالمية وسيادة القانون، وتعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحث المجموعة مجموعة العشرين على تنفيذ التوصية الواردة في تقرير كاميرون والمتعلقة بالاستناد إلى الصكوك القائمة، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من أجل تكثيف مكافحة الفساد.

التوصيات المتعلقة بتعزيز تعاون مجموعة العشرين مع الأمم المتحدة

تلاحظ مجموعة الحوكمة العالمية أن مجموعة العشرين قد اعترفت بالتكامل القائم بين عمل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين. وفي هذا الصدد، يجب أن تنال النتائج التي تخلص إليها مجموعة العشرين تأييد الدول غير الأعضاء فيها إذا ما أريد لها أن تنفَّذ بفعالية على الصعيد العالمي. وينبغي لمجموعة العشرين أن تذهب إلى أبعد من مجرد عقد مشاورات مع الدول والتجمعات غير الأعضاء فيها، كمجموعة الحوكمة العالمية مثلاً، وأن تجد سبلاً لدمج إسهامات تلك الجهات ضمن نتائجها. وسيساعد هذا النهج أيضاً في النهوض بإطار متماسك للحوكمة العالمية. وتلاحظ المجموعة أنه يجري تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين وتوصي بأن تواصل مجموعة العشرين تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة من خلال التدابير التالية:

- الاستمرار في التعاون الوثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومع خبراء الأمم المتحدة لدى مجموعة العشرين وسائر ممثلي منظومة الأمم المتحدة في جميع مراحل عمليات مجموعة العشرين، بما يشمل مؤتمرات القمة والاجتماعات التحضيرية؛

- مواصلة الانتظام في التواصل مع عموم أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، عن طريق المشاورات السابقة لمؤتمرات القمة بشأن مواضيع المداولات المقبلة لمجموعة العشرين، واستخلاص المعلومات بعد مؤتمرات القمة؛

- تعيين مسؤول كبير في الهيئة الثلاثية لمجموعة العشرين (الترويكا) للإشراف على استمرارية تعاون تلك المجموعة مع عموم أعضاء الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى وكفالة هذا التعاون؛ ويمكن لهذا المسؤول أن يسهِّل اتساق السياسات بين مجموعة العشرين والهيئات الأخرى من خلال تعزيز نظر مجموعة العشرين في الإسهامات الواردة من الأمم المتحدة والتجمعات الأخرى، كمجموعة الحوكمة العالمية، وإبداء التعليقات بعد أن يجري النظر فيها؛

- تعميم الدراسات التي تُجريها المنظمات الدولية لصالح مجموعة العشرين على جميع الدول الأعضاء ومناقشة هذه الدراسات مع تلك الدول؛

- الاستمرار في تدبّر الوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون مع عموم أعضاء الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى واستخدام تلك الوسائل.

إسهام مقدَّم من مجموعة الحوكمة العالمية إلى مجموعة العشرين بشأن تعزيز التنمية المستدامة والنمو الأخضر ومكافحة تغير المناخ

تشير مجموعة الحوكمة العالمية إلى المسائل الخمس ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمال الرئاسة المكسيكية لمجموعة العشرين، وتود أن تُبدي تعليقاً بشأن تعزيز التنمية المستدامة والنمو الأخضر ومكافحة تغير المناخ.

تؤكد مجموعة الحوكمة العالمية أهمية وجود نظام فعال متعدد الأطراف، قائم على الانفتاح والشفافية، لكفالة إسماع صوت جميع البلدان. وقد أظهرت التجارب الأخيرة التي اكتسبت في إطار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومنظمة التجارة العالمية، أن هناك حاجة مُلحة لتعزيز الإرادة السياسية من أجل تنشيط مفهوم تعددية الأطراف؛ وأن ذلك سيكون عاملاً حاسماً في تحقيق نتائج تعود بالفائدة على جميع البلدان.

وتتصدّر التنمية المستدامة جدول الأعمال الدولي لهذا العام مع عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) في حزيران/يونيه. ويتيح هذا المؤتمر فرصة فريدة لتؤكد مجدداً إرادتنا السياسية الجماعية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وينبغي أن يكون المؤتمر حافزاً لتنفيذ الالتزامات، بما في ذلك الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)، إضافةً إلى الالتزامات المعلنة في مؤتمرات القمة السابقة لمجموعة العشرين. وفي الماضي، كثيراً ما كان يُنظر إلى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، أي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كل بمعزل عن الآخر. لكن هناك توافقاً متزايداً للآراء بشأن الحاجة إلى نهج متكامل من أجل التصدي للتحديات العالمية. وتدرك مجموعة الحوكمة العالمية، بوجه خاص، أن تغير المناخ يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة. وبقدر ما يطول إرجاء الإجراءات في مواجهة هذه التحديات، ستزداد الآثار السلبية المحتملة بالنسبة للدول، فردياً وجماعياً، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، كما ستزداد تكلفة الإجراءات المطلوبة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة مستمرة للوفاء بالالتزامات القائمة بغية تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وقد أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية تشكل إطاراً للعمل الناجح والمنسق، كما أنها أنتجت مكاسب إنمائية هامة. ويتعين مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف مع بدء العمل على وضع الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وترى المجموعة أنه من الضروري أن تتمكن جميع البلدان من المشاركة في هذا العمل. وفي هذا الصدد، ندرك أيضاً أن وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يسهم في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتنفيذها.

وقد أبرزت المناقشات المتعلقة بالنمو الأخضر (وبالاقتصاد الأخضر) الإجراءات التي يمكن أن تكون وثيقة الصلة بتحقيق التنمية المستدامة. وتلك مفاهيم قيد البلورة ويتصل بعضها بالآثار السلبية المحتملة، من قبيل تحديد سقوف نمو تعسفية أو وضع شروط جديدة. ولذا، فمن المهم الاعتراف بعدم وجود نموذج واحد يناسب جميع البلدان وإنما هناك مسارات مختلفة كثيرة وفقاً لأولويات وظروف البلدان المعينة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمناقشات المتعلقة بالنمو الأخضر أن تولي الاعتبار المناسب للاستهلاك المستدام ولأنماط الإنتاج. لكن ينبغي في النهاية أن يولِّد تعزيز النمو الأخضر نتائج إيجابية بالنسبة لجميع البلدان، عن طريق إتاحة الفرص والأسواق الجديدة، وخلق فرص العمل، وتحسين نوعية الحياة بالنسبة للملايين من البشر.

وتدرك مجموعة الحوكمة العالمية الحاجة إلى دعم البلدان النامية في تنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره. وينبغي التركيز بوجه خاص على تعزيز التعاون الدولي الذي يمكن تكييفه مع مختلف احتياجات البلدان وأولوياتها الإنمائية، تحقيقاً للهدف النهائي المتمثل في القضاء على الفقر. ويؤدي أيضاً الابتكار والتكنولوجيا والاستثمار دوراً هاماً في هذا السياق. ولذا تحتاج البلدان النامية إلى سبل تمكنها من الانتفاع بإمكانيات التكنولوجيا المناسبة وبناء القدرات. وفي هذا الصدد، نشجِّع المبادرات الجديدة التي قد تكون خاصة بقطاعات محددة، مثل التحالف العالمي للبحث في مجال غازات الدفيئة الناتجة عن الزراعة، والتي تجمع البلدان معاً (البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء) بهدف إيجاد سبل للتكيف مع التحديات التي نواجهها على صعيد تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره.

وتؤكد مجموعة الحوكمة العالمية علاقة الترابط القائمة بين التجارة والتنمية المستدامة. إذ يشكل النمو الذي تقوده حركة التجارة عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة، وينبغي أيضاً للجهود التي تُبذل لتحقيقه أن تعزز وتزيد التدفقات التجارية على جميع المستويات. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن يجري اتقاء التدابير الحمائية، ولا سيما التدابير المشوِّهة للتجارة والإنتاج التي لا تتمشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، يمكن، في سياق الزراعة، أن تؤثر التدابير الحمائية على الإنتاج، وأن تهدد سبل الرزق سواء في البلدان المستوردة للأغذية أو المصدِّرة لها. ولا ينبغي للتنمية المستدامة، ولسياسات الاقتصاد الأخضر بوجه خاص، أن تُقيم حواجز تجارية جديدة أو تفرض شروطاً لا مبرر لها، بل ينبغي لها أن تعزز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل.

وترى مجموعة الحوكمة العالمية أن وجود نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، يستند إلى قواعد ويقوم على الانفتاح وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية، هو أمر أساسي للتنمية. ويمثل الاختتام الناجح للمفاوضات المتعلقة ببرنامج الدوحة الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية أمراً ضرورياً طال انتظاره. وتكرر المجموعة دعوتها إلى مجموعة العشرين لتجديد الالتزام السياسي واتخاذ إجراءات عاجلة للمضي بهذه العملية قدماً، عبر استخدام نُهج جديدة وذات مصداقية بهدف مواصلة المفاوضات على نحو ما جرى الوعد به في مؤتمر قمة مدينة كان. وسيؤدي إحراز تقدم في مفاوضات برنامج الدوحة الإنمائي إلى تعزيز الدور الذي تؤديه التجارة باعتبارها محركاً للنمو والتنمية. ومن شأن توفير فرص جديدة لتطوير الإنتاجية وتعزيزها أن يحقق تحولاً سلساً إلى الاقتصاد الأخضر.

وتشير مجموعة الحوكمة العالمية إلى الالتزامات السابقة لمجموعة العشرين المتعلقة بهذه الأولوية، وتؤكد أهمية تنفيذها. ونشير، على وجه الخصوص، إلى أن تمويل مكافحة تغير المناخ هو من الأولويات الرئيسية لمجموعة العشرين، ونؤكد الحاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة ملموسة وجماعية. ونرحب بتشغيل صندوق المناخ الأخضر. ونرحب أيضاً بالتزام مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٩ بأن تلغي تدريجيا، على الأمد المتوسط، الإعانات المالية غير الفعالة المتعلقة بالوقود الأحفوري، مع توفير الدعم الموجَّه لأشد الناس فقراً، ونشجع على التنفيذ المبكر والطموح لهذا الالتزام. وسعياً إلى التشجيع على زيادة الشفافية فيما يتعلق بالتقدم المحرز في الوفاء بهذا الالتزام والدروس المستخلصة في هذا الصدد، نشجع مجموعة العشرين على إرساء عملية استعراضية يُجري النظراء من خلالها، كل ١٨ شهراً، استعراضاً لجهود عضو أو عضوين على صعيد إصلاح الإعانات المتعلقة بالوقود الأحفوري. ونشجع أيضاً مجموعة العشرين على الاضطلاع بنشاط خارجي لتبادل الخبرات المتصلة بالإصلاحات الناجحة. ونرحب بخطط الرئاسة المكسيكية لمجموعة العشرين التي تقضي بتقديم تقرير مرحلي عن ترشيد الإعانات المالية المتعلقة بالوقود الأحفوري والوقود اللاأحفوري إلى مؤتمر قمة مجموعة العشرين المزمع عقده في لوس كابوس، بالمكسيك، في حزيران/يونيه ٢٠١٢.